



المملكة الأردنية الهاشمية

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة

تقرير مقدم

إلى

الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

٢٠١١/١٠-١٧ اسطنبول

إعداد

م. رنده البريضي
وزارة النقل

نضال العبادي
وزارة الصناعة والتجارة

زياد علاوي
وزارة الصناعة والتجارة



تمهيد

يأتي هذا التقرير استجابة إلى قرار الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) التي عقدت في اسطنبول في الجمهورية التركية خلال الفترة ٢٠١١/١٠/٧ - ٢٠١١/١٠/٨ ، بشأن اعتماد موضوع "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة" عنواناً لتبادل وجهات النظر خلال اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للكومسيك التي ستعقد خلال الفترة ٢٠١١/١٠/١٧ - ٢٠١١/١٠/٢٠ في اسطنبول.

يقدم هذا التقرير استعراضاً موجزاً لتجربة المملكة الأردنية الهاشمية حول موضوع أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة من خلال الأقسام التالية:

موجز عن الاقتصاد الأردني ودور قطاعات النقل والتجارة والسياحة في الاقتصاد الوطني.	القسم الأول
الأردن ودول منظمة التعاون الإسلامي	القسم الثاني
السياسة التجارية في الأردن وأثرها في تسهيل التجارة	القسم الثالث.
القطاع السياحي في الأردن	القسم الرابع
القطاع النقل / أنماط النقل المختلفة	القسم الخامس
اللوجستيات وتسهيل النقل والتجارة	القسم السادس
مقترنات ونوصيات	القسم السابع



الاقتصاد الأردني ودور قطاعات النقل والتجارة والسياحة في الاقتصاد الوطني

انتهت الملكة الأردنية الهاشمية خلال السنوات الماضية ، سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق وبما يمكن الاقتصاد الأردني من المشاركة بشكل فعال في الاقتصاد العالمي حيث عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة على تطوير وتعديل البيئة القانونية والإدارية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية في المملكة لضمان تحقيق معدلات نمو طموحة، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق النمو.

ومن هذا المنطلق عمل الأردن على توثيق العلاقات مع دول العالم المختلفة من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإبرام اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات التجارة الحرة مع كل من رابطة الافتاد وسنغافورة وكندا وتركيا ودول اتفاقية التبادل التجاري الحر العربية المتوسطة (أغادير)، بالإضافة إلى ارتباط الأردن بعدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، كما عمل الأردن على وضع إستراتيجية وطنية للتجارة الخارجية، تشمل عدة محاور لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تنوع الصادرات الأردنية من السلع والخدمات وتحسين الصادرات الأردنية من سلع وخدمات إلى الأسواق وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وفتح أسواق جديدة أمام السلع والخدمات الأردنية ، ونظراً لأهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الأردني والتحديات التي تواجه القطاع، قام الأردن بإعداد السياسة الصناعية الوطنية من أجل تأهيل وتطوير قطاع الصناعة وتمكينه من مجابهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي والاستفادة من الفرص المتاحة لهذا القطاع.

كل ذلك ساهم في تعزيز قدرات الاقتصاد الأردني وفتح أسواق جديدة تصديرية للمنتجات الأردنية لأكثر من مليار مستهلك، واستقطاب المستثمرين من مختلف دول العالم للاستثمار في المملكة، فعلى الرغم من وجود عجز في الميزان التجاري للأردن ، وهو أمر متوقع في ضوء الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق ، فقد حققت الصادرات الأردنية نمواً نسبته ١٧,٨ % خلال العام ٢٠١٠ مقارنة مع العام ٢٠٠٩ ، تركزت معظمها في الأسواق العربية مسجلة ما يزيد على ٥٥,٢ % منجم الصادرات الأردنية إلى دول العالم، ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي نمت الصادرات الأردنية إليها مشكلة ١٥,٩ % وهي مؤشرات ايجابية على زيادة استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات التي ارتبط بها الأردن ، في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية.

وإيمانًا من الأردن بأهمية قطاع النقل باعتباره من الركائز الهامة للبني التحتية، وهو عصب الاقتصاد الوطني، وعليه تقع مهمة إتاحة المجال لكفاءة وفاعلية انتقال الإفراد والسلع، مشكلاً بذلك مجالاً خصباً لاستيعاب رأس المال الخاص ، فقد حرصت المملكة على توسيع فاعلية وقدرة هذا القطاع وتنظيمه بما يخدم كافة النشاطات الاقتصادية. من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والمشاريع لتحسين وتطوير خدمات النقل بهدف تطوير قطاع النقل بكل أنماطه ووضع أفضل الخطط والسياسات وتحديث تشريعات القطاع لرفع كفاءته، وتحقيق التنافسية على المستويين المحلي والدولي وتوفير أفضل الخدمات للمستفيدين.

أما بالنسبة لقطاع السياحة الأردني فقد شهد هذا القطاع اهتماماً خاصاً من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله والذي كان دائمًا المبادر في الدعوة لتطويره بما يدعم ويعزز مكانة المملكة بين دول العالم. وبهذا الصدد ، فقد عملت الحكومات الأردنية على تجسيد رؤية جلالته من خلال تعظيم دور السياحة في الاقتصاد الوطني والعمل على تحقيق النمو المستدام لهذا القطاع كأحد سبل التنمية الاقتصادية التي تتعكس بشكل ملموس على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المملكة ، إيماناً بأن السياحة هي وسيلة للتفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب، وأنها تدعم التواصل الثقافي والتفاهم فيما بينها.



الأردن ودول منظمة التعاون الإسلامي

استطاع الأردن ومنذ انضمامه إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٦٩ أن يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع مختلف الدول الأعضاء من خلال توقيعه على كافة الاتفاقيات والأنظمة الأساسية للمنظمة، فبالإضافة لاتفاقية الإطار لتبادل الأفضليات التجارية وبروتوكول خطة التعرفة التفضيلية (البريتاس) وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية ، وقع الأردن وصادق على الاتفاقية العامة بشأن التعاون الاقتصادي والفنى والتجارى بين الدول الأعضاء واتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء والنظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية والنظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية.

لقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين الأردن ودول منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الأعوام الأخيرة ، ففي حين لم يتجاوز حجم المبادلات التجارية في عام ٢٠٠١ (٢٠١) مليار دولار ، بلغ خلال العام ٢٠١٠ حوالي (٤٠٤) مليار دولار.

إن المملكة الأردنية الهاشمية تسعى وبكل جهد مخلص لزيادة هذه الأرقام إلى مستويات تتناسب مع الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في مختلف الدول الإسلامية وعلى أساس من المساواة في المعاملة التجارية، من خلال العمل المشترك مع مختلف الدول الأعضاء ومؤسسات وأجهزة المنظمة لإيجاد الآليات الكفيلة بتطوير التبادل التجاري ورفع حجم الاستثمارات المشتركة في المجالات الصناعية والخدمية ووضع المشاريع والشراكات الإستراتيجية والبرامج التنموية التي يكون هدفها الإسهام في تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، والذي يمكن أن يتحقق من خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمارية المتاحة وفي مختلف القطاعات السلعية والخدماتية وبناء شراكة اقتصادية بينية طويلة الأمد بين القطاع الخاص في الدول الإسلامية وتوفير البرامج وصناديق التمويل اللازمة لدعم هذه المشاريع.



السياسة التجارية في الأردن وأثرها في تسهيل التجارة

حرص الأردن على اتخاذ كافة الخطوات الالزمة التي تسهم في تسهيل التجارة من خلال تحقيق مبدأ الشفافية عن طريق نشر القوانين والأنظمة والأحكام والاتفاقيات التجارية فور صدورها وإتاحة جميع المعلومات المتعلقة بالقوانين والنظم والقرارات التشريعية وإجراءات الحدود والجمارك المتعلقة بالاستيراد والتصدير من خلال الموقع الرسمي المعتمدة والمواقع ذات العلاقة على شبكة الانترنت ، وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لإعطاء الفرصة المبكرة لأصحاب الأعمال للتعليق على القواعد والإجراءات التي تبني الحكومة تطبيقها، وتطبيق ما يعرف بنظام النافذة الواحدة فيما يتعلق بإجراءات الاستيراد والتصدير ، وتطوير خدمات النقل ونشر المعلومات والإجراءات الجمركية بشكل شفاف وإتباع سياسة تجارية تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات لتسهيل التجارة، كما باشرت الحكومة الأردنية ببرنامج للشخصية، من أجل تحرير الاقتصاد الوطني وزيادة تدفق رأس المال الأجنبي، ولتفعيل دور وكفاءة مستثمري القطاع الخاص ضمن خطط التطوير طويلة الأجل للمملكة.

لقد عملت المملكة الأردنية الهاشمية جاهدة خلال السنوات الأخيرة على اتخاذ السياسات التجارية والإصلاحية الالزمة لإزالة كافة المعوقات أمام تحرير التجارة وزيادة تكامل الاقتصاد الأردني مع العالمين العربي والإسلامي، واتخذ خطوات حثيثة للحاق بركب التجارة العالمية من خلال إيجاد مؤسسات إنتاجية قادرة على التصدير ومساعدة الصناعات القائمة على إعادة هيكلة إنتاجها لأغراض التصدير من خلال الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الحكومة الأردنية مع الأطراف الدولية الهامة بهدف تعزيز وصول الصادرات إلى أسواق تلك الدول والمشاركة الفاعلة في عمل واجتماعات منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق بموضوع تيسير التجارة الذي يم التفاوض عليه حاليا وتحسين البيئة الاستثمارية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية عن طريق نشر إدارة أنظمة وقوانين التجارة وتبسيط إجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.



القطاع السياحي في الأردن

يعتبر قطاع السياحة أحد أضخم قطاعات الخدمات التي تساهم في اقتصاد القرن 21 ، إلا أنه ما زال وبعد 60 عاماً في مراحله الأولى من النمو على مستوى العالم أجمع . ولا شك أن قطاع السياحة الأردني يتمتع بموقع سياحية من أكثر المواقع تميزاً في العالم مما يبعث على الإطمئنان والثقة بقدرة الأردن ومقوماته السياحية . وفي عالم تسوده حالة من عدم الاستقرار، يمكننا الجزم بأن قطاع السياحة سيبقى ركيزة هامة لاقتصادنا، والأهم من ذلك أنه يمتلك قدرة فريدة من نوعها تتمثل في وصول منافعه إلى كافة المجتمعات بما فيها المجتمعات النامية. كما أن الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص التي قمنا ببنائها في مجال السياحة في الأردن متماشية تماماً مع أفضل الممارسات الحديثة حيث أنها ننوي تعزيزها وجعلها أكثر فاعلية لكي تطال جميع مستويات التعاون من خلال العمل على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١١ التي ستعمل على معالجة مجموعة من التحديات الجديدة بطريقة منتظمة، من خلال تطبيق برنامج للتغير وذلك للحد من، ومواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد الكبير على المواسم السياحية التقليدية لدينا وذلك بما يتماشى مع الإستراتيجية . وسيكون أثر هذا التغيير كبيراً على كل من الاستثمار وتحقيق الاستقرار فيما يضمن إثراء وتتوسيع مجموعة منتجاتنا السياحية وتنمية قدرات مواردنا البشرية للوفاء بوعود الأردن زواره بأن يوفر لهم تجربة لا تنسى، الأمر الذي سيصبح ميزتنا التنافسية في المستقبل، حيث من المتوقع أن يزداد أعداد السياح القادمين إلى إلى 9.4 مليون سائح . كا يتوقع أن ينمو الدخل السياحي إلى 4.2 مليار دينار أردني، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن النقل والمواصلات تعتبر من الركائز الأساسية التي تناولتها هذه الإستراتيجية والتي يأتي في مقدمة أهدافها زيادة استيعاب الرحلات الجوية الدولية وتحسين تجربة الزائر في المطارات الوطنية وتحسين أنظمة العبور بالإضافة على توفير نقل بري وكفؤ داخل الأردن، وهذا ما تعمل عليه الحكومة الأردنية حالياً .



قطاع النقل / أنماط النقل المختلفة

تكمّن أهمية قطاع النقل في تأثيره على العديد من القطاعات الاقتصادية ولمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز دور الأردن كحلقة وصل وعبر بين الدول المجاورة.

ويُعنى بقطاع النقل وزارة النقل وعدد من المؤسسات والهيئات والدوائر العاملة تحت مظلتها وهي :

- هيئة تنظيم الطيران المدني.
- هيئة تنظيم النقل البري.
- مؤسسة سكة حديد العقبة.
- مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني.
- السلطة البحرية الأردنية.
- دائرة الأرصاد الجوية.

وكذلك شركات النقل العربية المشتركة والتي تساهم فيها الحكومة الأردنية وهي:

- الشركة الأردنية السورية للنقل البري والتي تتخذ من مدينة عمان مقراً لها.
- شركة الجسر العربي للملاحة والتي تتخذ من مدينة العقبة مقراً لها.

أنماط قطاع النقل:

١. النقل البري
 - النقل العام للركاب
 - نقل البضائع على الطرق بالشاحنات
٢. النقل السككي
٣. النقل البحري
٤. النقل الجوي
٥. النقل متعدد الوسائل

• النقل البري :

شبكة الطرق:

يخدم قطاع النقل الأردني شبكة طرق (رئيسية وثانوية وقروية) بطول يبلغ حوالي ٧٠٩٩ كيلومتر تربط المحافظات كما وتربط الأردن بالدول المجاورة.

وفيما يلي محاور الطرق الرئيسية التي تمر عبر حدود الأردن:

- المحاور المتوجهة شمال - جنوب: سوريا - الأردن - السعودية - اليمن.

- المحاور المتوجهة شرق - غرب: العراق - الأردن - الأراضي الفلسطينية المحتلة - الساحل الجنوبي للبحر المتوسط - المغرب.

١. M35 - عمان - الأزرق - العمرى (الأردن/ السعودية).

٢. M40 - الكرامة (الأردن/ العراق) - الأزرق - عمان - جسر الملك حسين (الأردن/ الأراضي الفلسطينية المحتلة).

٣. M45 - جابر (الأردن/ سوريا) - عمان - معان المدورة (الأردن/ السعودية).

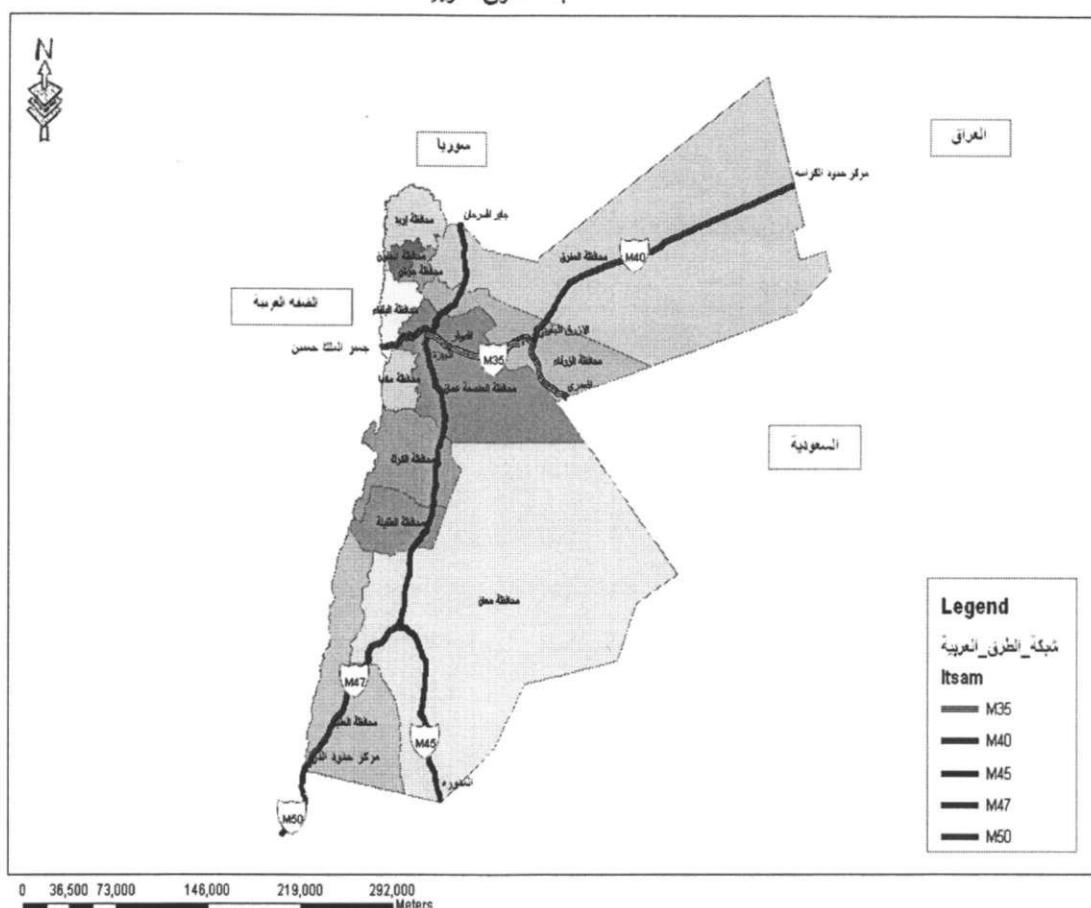
٤. M47 - معان - العقبة.

٥. M55 - العقبة - الدرة (الأردن/ السعودية).

كما هو موضح في الخريطة رقم (١)

الخريطة رقم (١)

المملكة الأردنية الهاشمية
شبكة الطرق العربية



نقل البضائع على الطرق

يعتبر قطاع نقل البضائع على الطرق من أهم ركائز الاقتصاد الوطني لما له من دور أساسى في ربط مراكز الإنتاج الصناعي والزراعي بالتجمعات السكانية ومرتكز الإنتاج.

- بلغ حجم أسطول نقل البضائع على الطرق (١٥٤٠٧) شاحنة وزن (٢١) طن فما فوق وتمتلك الشركات المرخصة لـ مزاولة أعمال النقل المتخصص (٥٨٢٢) شاحنة بينما يمتلك الأفراد (٩٥٨٥) شاحنة.

- بلغ عدد شركات النقل المتخصص (٢٣٩) شركة.
- يجري حالياً العمل على إنشاء وتطوير مرافق وموانئ بحرية للنقل في كل من عمان ومعان والمفرق وتطوير مستودعات تخزينية ومراقب أخرى في العقبة.

ويبيّن الجدول رقم (١) مساهمة وسائل النقل في نقل التجارة الخارجية للأردن (الصادرات والمستوردات)، حيث:

- بلغ حجم البضائع المنقولة (الصادرات) بالسفن حوالي (٨٦) مليون طن وبقيمة (٤,٥) مليار دينار أردني بينما بلغ حجم البضائع المنقولة (المستوردات) حوالي (١٢٦) مليون طن وبقيمة حوالي (١٠) مليار دينار أردني
- كما بلغ حجم الصادرات المنقولة بالشاحنات (٢,٩) مليون طن وبقيمة (٢,٥) مليار دينار اردني بينما بلغ حجم المستوردات المنقولة بالشاحنات حوالي (٥) مليون طن وبقيمة (٤) مليار دينار أردني.
- أما حجم الصادرات المنقولة بالطائرات فقد بلغ حوالي (٠,٢) مليون طن وبقيمة (٠,٧) مليار دينار.

الجدول رقم (١) مساهمة وسائل النقل في التجارة الخارجية للأردن لعام ٢٠٠٩

وسائل النقل	مجموع المستوردات		مجموع الصادرات	
	الوزن القائم ألف طن	القيمة مليون دينار أردني	الوزن القائم ألف طن	القيمة مليون دينار أردني
المجموع	١٢٦٨١,٣	٤٥٢٦,٣	٨٦٠٣,٣	١٠١٠٧,٧
الشاحنات	٥٠١٤,٨	٢٤٩٨,٨	٢٨٩٥,٨	٤٣٩٤,١
الطائرات	٣٣,٣	٦٩٧,٢	١٩,٠	١٤١٧,٣
السفن	٧٦٣٣,٢	١٣٢٠,٣	٥٦٨٨,٥	٣٩٩١,٢
أنابيب	٠,٠	-	-	٢٨٢,٣

- كما بلغ حجم البضائع المارة عبر الأراضي الأردنية بالترانزيت لعام (٢٠٠٩) حوالي (٨٠) مليون طن، ويبيّن الجدول رقم (٢) حجم البضائع هذه البضائع خلال الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩).

الجدول رقم (٢) بضائع الترانزيت المارة عبر الأراضي الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٥)

السنة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (بالألاف طن)
٢٠٠٥	٧٥٤٥,٧	٦٦٦٨,١
٢٠٠٦	٧٦٧٩,٤	٥٩٣٤,٤
٢٠٠٧	٨٧٧١,٣	٦١٢٠,٨
٢٠٠٨	١١٥١٧,١	٧٢٩٦,٥
٢٠٠٩	١٢٦٨٠,٣	٧٩١٧,٤

- وبلغ حجم حركة الشاحنات عبر المنافذ الحدودية الأردنية في عام (٢٠١٠) ما مجموعه (٩٥٨١٥٢) شاحنة.
ويبين الجدول رقم (٣) تطور أعداد الشاحنات الداخلة والمغادرة عبر المنافذ الحدودية الأردنية للاعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١٠).

الجدول رقم (٣) تطور أعداد الشاحنات الداخلة والخارجية عبر المراكز الحدودية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

السنة المركز الجمركي	الرمنا	الكرامة (الرويشد)	العمري	المدورة	جسر الملك حسين	جابر	معبر وادي الأردن	بوندد اليادودة	المجموع
2008	356	67895	167052	14418	-	145455	12620	-	407796
	358	117351	187990	16689	-	137443	12854	-	472685
2009	-	56983	54746	2216	-	150798	19251	-	283994
	-	126629	162842	6875	-	88658	17357	-	402361
2010	-	93410	114224	1405	-	179836	7854	-	396729
	-	144430	256661	8123	-	144512	7697	-	561423

• النقل السككي:

الشبكة الوطنية للسكك الحديدية

تقوم الحكومة حالياً بتنفيذ خططها لإنشاء الشبكة الوطنية للسكك الحديدية بطول ٨٧٩ كيلومتر بهدف ربط معظم المدن الرئيسية ومنها العاصمة عمان والمدن الصناعية في المفرق والزرقاء وصولاً إلى ميناء العقبة وأكبر مناجم الفوسفات في الشيدية. وستربط هذه الشبكة الأردن مع دول الجوار ومنها السعودية العربية وسوريا لتمتد إلى تركيا وكذلك العراق.

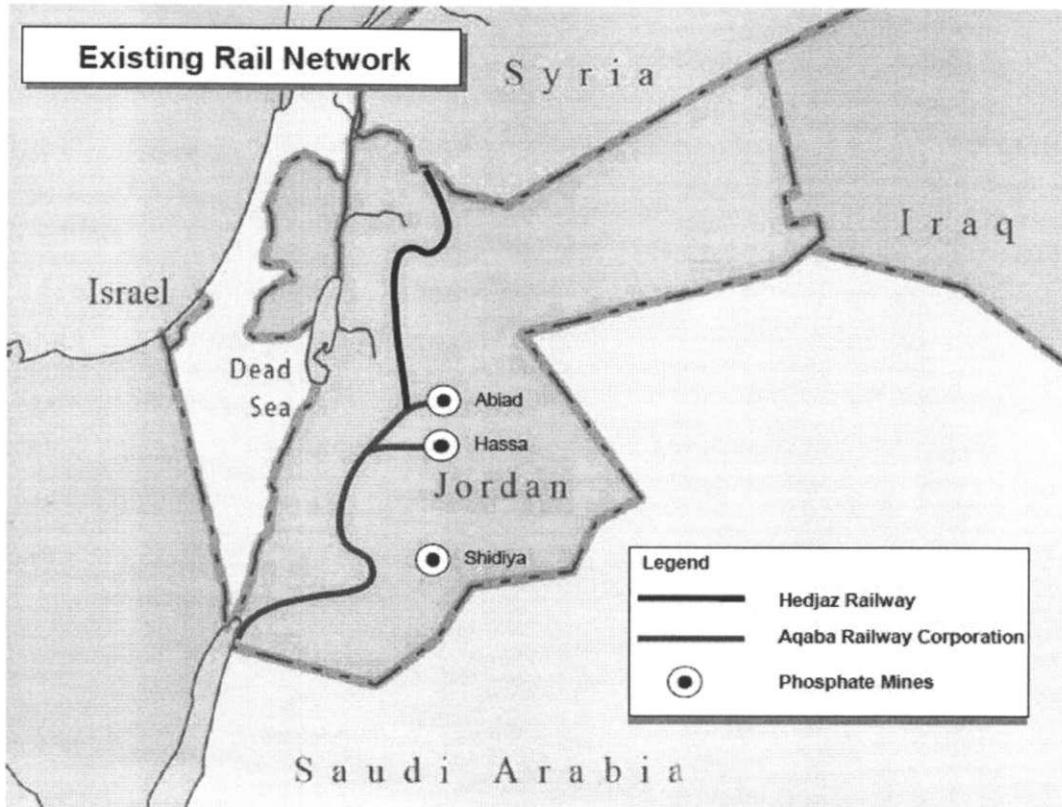
التنبؤات حول حجم النقل بالشبكة الوطنية للسكك الحديدية المستقبلية:

- في عام ٢٠٢٠ متوقع نقل حوالي ٢٩ مليون طن (١٠ مليون طن/كم)
- في عام ٢٠٣٠ متوقع نقل حوالي ٤٠ مليون طن (٤ مليون طن/كم)
- في عام ٢٠٤٠ متوقع نقل حوالي ٥٥ مليون طن (٢٠ مليون طن/كم)

الإجراءات المتخذة لإنشاء الشبكة الوطنية

١. تم استئلاك كافة الأراضي الازمة لمشروع الشبكة.
٢. تم الانتهاء من الدراسات الفنية والمالية والجيوبوتقنية ودراسات الجدو الاقتصادية والأثر البيئي للمشروع من خلال انتلاقات شركات دولية.
٣. تم الانتهاء من التصاميم المبدئية والتفصيلية للشبكة الوطنية.

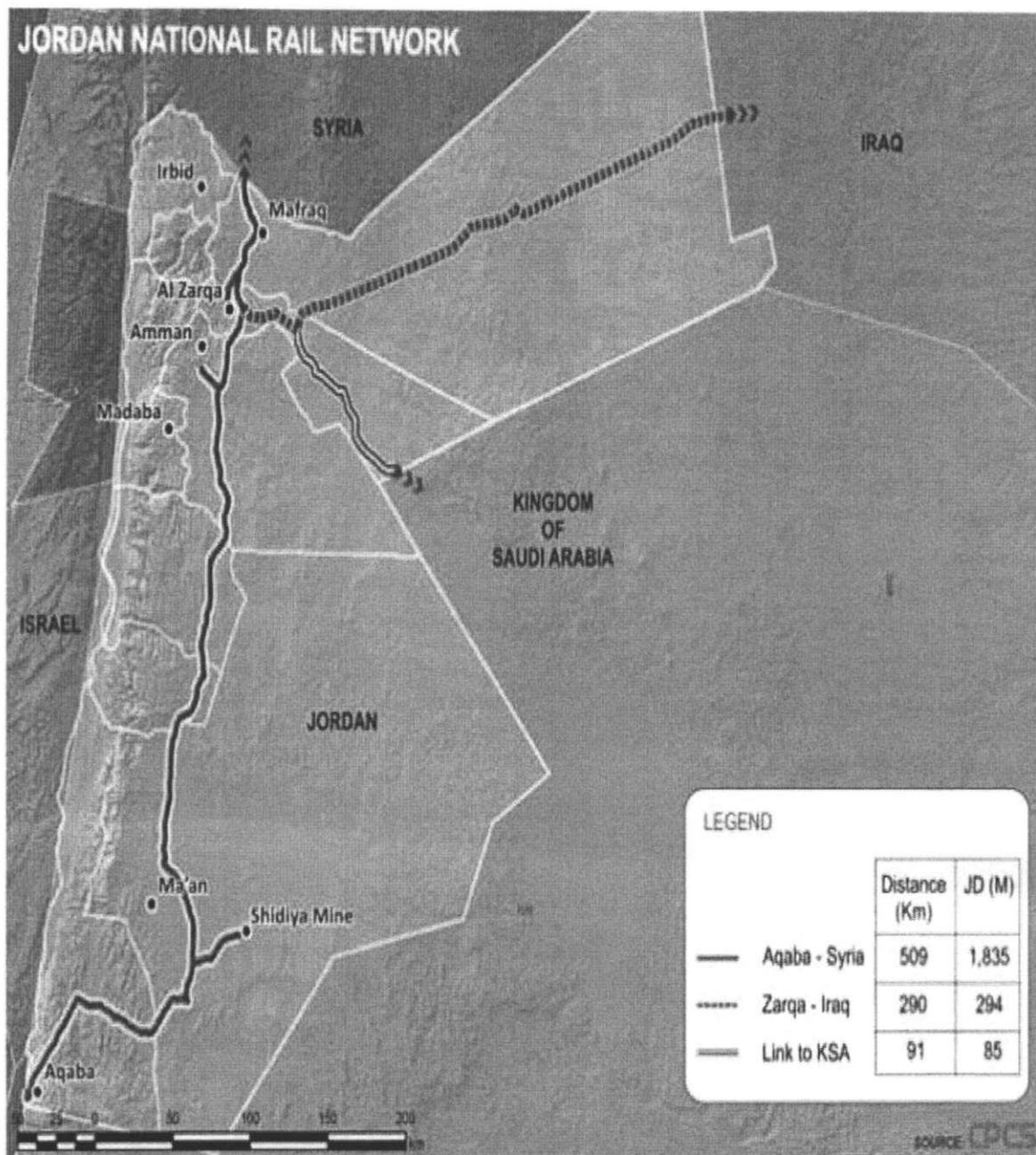
الخريطة رقم (٢) تبين شبكة السكك الحديدية الأردنية الحالية



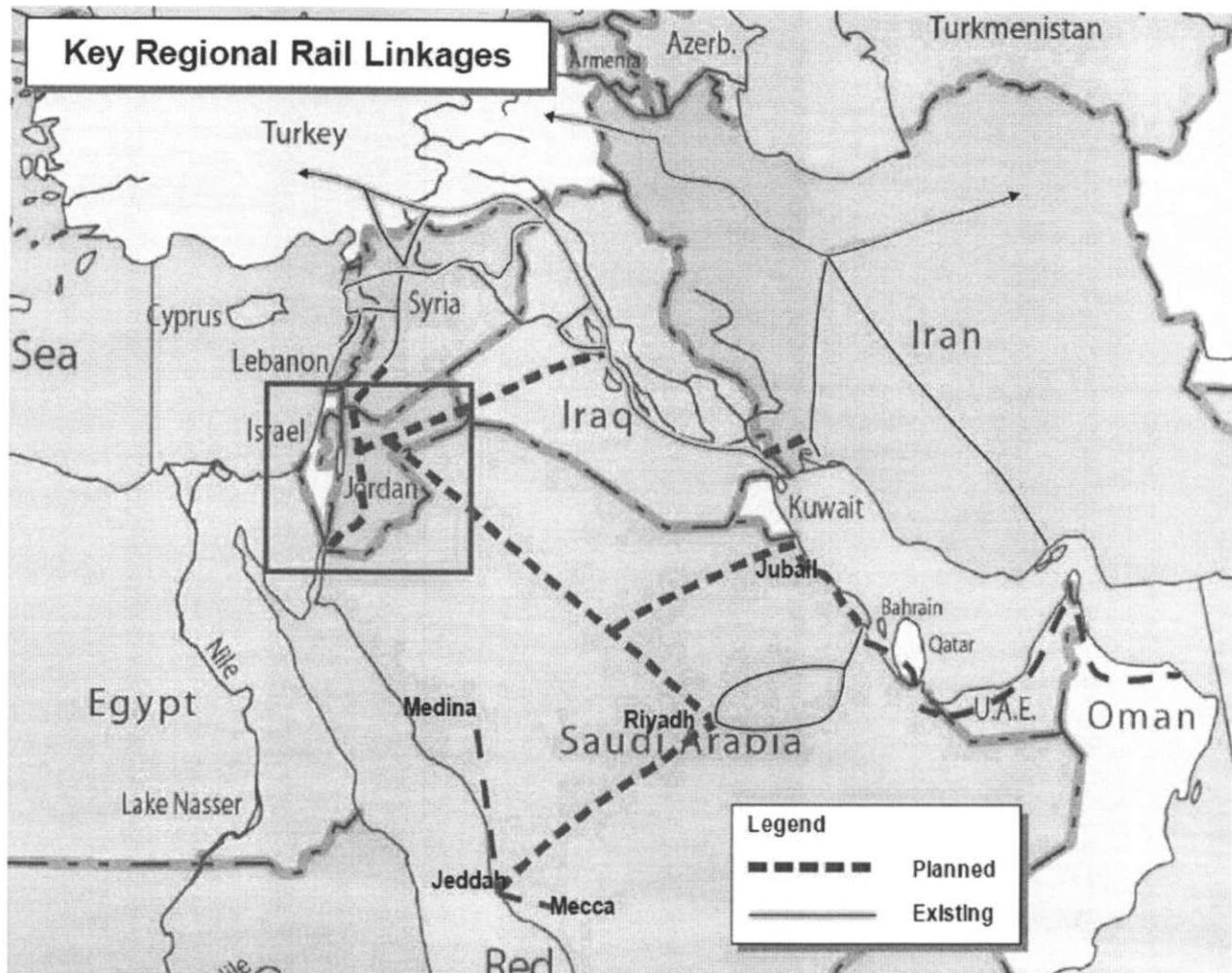
محاور الربط السككي

١. محور شمال - جنوب ربط العقبة - سوريا: وهو الخط الرئيسي للشبكة بطول ٥٠٩ كم ويكلفة حوالي ٤٣ مليون دولار، ويربط المدينة الصناعية الزرقاء - العاصمة عمان - وصولاً إلى ميناء العقبة ويمتد من شمال عمان وصولاً إلى شبكة السكك الحديدية السورية. وتنفرع من هذا الخط وصلة إلى أكبر مناجم الفوسفات الأردنية في الشبيدية.
٢. خط الزرقاء - العراق ويمتد من الزرقاء إلى الحدود الأردنية العراقية بطول ٢٩٠ كم ويكلفة متوقعة حوالي ١٠ مليون دولار.
٣. خط استكمال الجسر بين السعودية العربية وسوريا وهو جزء هام كممر نقل سككي بين دول الخليج العربي وأوروبا. الخط في الأردن يقدر بحوالي ٩١ كم ويكلفة حوالي ١٢٠ مليون دولار.

الخريطة رقم (٣) محاور الربط السككي المستقبلي للمملكة مع الدول المجاورة



الخريطة رقم (٤) شبكة السكك الحديدية الأردنية والربط المستقبلي مع شبكات السكك الحديدية لدول الإقليم الرئيسية



التكامل الإقليمي والمنافع الاقتصادية:

ستعود الشبكة الوطنية للسكك الحديدية بالمنافع الاقتصادية على مستوى الإقليم وفيما يلى أهمها:

- معدل العائد الاقتصادي حوالي ١٦٪.
- خفض أسعار النقل اللوجستيات في الإقليم.
- تحسين وتنشيط شبكات النقل السككي في دول الجوار من خلال الاستخدام الأمثل وزيادة حجم النقل.
- جذب مشروعات بنى تحتية إقليمية وخلق فرص عمل جديدة.
- تحسين الأمن والسلامة العامة من خلال خفض معدلات حوادث نقل البضائع في الإقليم.
- فتح المجال أمام تطوير الشبكة السككية لحركة نقل الركاب في الإقليم.

• النقل البحري
ميناء العقبة

- يتميز ميناء العقبة بموقعه الجغرافي المتميز الذي يربط أفريقيا بالشرق الأوسط ودول غرب آسيا بالإضافة إلى أنه حلقة الوصل بين الشرق الأقصى والهند ودول الشرق الأوسط.
- يتمتع ميناء العقبة بمعدلات إنتاجية عالية وخاصة للبضائع المختلفة وضمن المعدلات العالمية وعلى النحو الآتي:

٦٠٠ طن / يوم	بضائع مكيسة
٥٠ ألف طن / يوم	فوسفات
٥٠٠٠ طن / يوم	اسمنت
١٠٠٠ طن / يوم	بضائع مختلفة
١٥٠٠٠ رأس / اليوم	مواشي
١٨٠٠٠ طن / يوم	حبوب
٣٠٠٠ سيارة / يوم	سيارات
١٨٠٠٠ طن / يوم	نفط

- لميناء العقبة القدرة على التعامل والمناولة مع (٢٣) سفينة من مختلف الأحجام والأنواع بالإضافة إلى التعامل مع (٨) سفن راسية في المرسى، وأكبر حجم للسفن يمكن استيعابها تبلغ (٤٠٦) ألف طن مواد سائبة و(٧٠) ألف طن للسفن الأخرى، وبقدرة إنتاجية (٢٨) مليون طن سنوياً.
- يتوفر في الميناء كافة المتطلبات اللوجستية من ساحات ومستودعات وهناجر للتخزين تخدم البضائع الواردة إلى الميناء.

الميناء الرئيسي

يقع بالقرب من مدينة العقبة ويضم (١٢) رصيفاً بما مجموعه (٢١٢٠) م طولياً وتستعمل لمناولة البضائع المختلفة، الحبوب، تصدير الفوسفات، السيارات، النقل بالمواعين. ويبلغ طول الأرصفة الستة الرئيسية العميقية (١٠٦٠) م وتخدم السفن لغاية (٧٠) ألف طن إزاحة وغاطس لغاية (١٤٠٤) م

الميناء الأوسط

ويضم (٧) أرصفة بما مجموعه (١٠٠٠) م طولياً وعلى النحو الآتي:
رصيف مؤته:

رصيف عائم بطول (١٥٠) م وعرض (٣٥) م وغاطس (٢٣) م. هذا الرصيف يقع إلى الشمال من ميناء الحاويات ويستقبل سفن لغاية (٥٣) ألف طن إزاحة ويستخدم لتغليف بواخر الأرز الذي يخدم مصنع الأرز وأيضاً يستخدم لبواخر الألغام

الرصيف المشترك / الاسمنت:

رصيف دولفيني بطول (١٢٠) م وغاطس (١١) م ومجهز بقشاط ناقل بقدرة (٥) آلاف طن يومياً لمناولة صادرات ومستوردات الأسمنت السائب، ويستخدم أيضاً لتغليف بواخر الزيوت النباتية ويستقبل السفن لغاية (١٠٠) ألف طن إزاحة.

ميناء الحاويات:

يتكون رصيف الحاويات من (٣) أرصفة بطول (٥٤٠) م وغاطس (١٥) م ويستقبل السفن لغاية (٨٤) ألف طن إزاحة.

رصيف الرورو:

بطول (٤٠) م وغاطس (١٠) م ويستعمل لمناولة السفن ذات التحميل الأمامي والخلفي بقدره (٣٥) ألف طن إزاحة
رصيف اليرموك (محطة الركاب):

رصيف عائم بطول (١٥٠) م وغاطس بطول (٩) م ومخصص لخدمة خط العبارات بين العقبة ونوبيع المصرية.
كما يمكن استعماله لاستقبال بوادر الرورو.

ومحطة الركاب مزودة بكافة المرافق لاستقبال السواح والعمالة المتوجهة إلى دول المنطقة بالإضافة إلى استيراد
وتصدير البضائع بواسطة الشاحنات.

الميناء الصناعي (الجنوبي)

وتضم (٤) أرصفة بما مجموعه (٦٣٠) م طولياً وتشتمل على الأرصفة التالية:

رصيف النفط :

أنشأ في عام ١٩٨٦م، ويكون من أربعة مراقب (دونفين) بغايات (٢٤) م ويستقبل سفناً لغاية (٤٠٠) ألف طن
إزاحة، وقدرة الضخ لغاية (٣٠٠٠) طن بالساعة.

رصيف الأخشاب:

بطول (٨٠) م وغاطس (٧) م ويستقبل بوادر لغاية (١٤) ألف طن إزاحة ويستعمل لمناولة الأخشاب والمواشي
والغاز المسال.

الرصيف الصناعي:

أنشأ في عام ١٩٨١م، ومخصص لخدمة صادرات ومستوردات المجمع الصناعي المجاور ومصنع الأسمنت،
ويتكون من رصيفين (الغربي والشرقي).

الرصيف الغربي:

بطول (٢٢٠) م وغاطس (١٥) م ويستقبل السفن لغاية (٧٠) ألف طن إزاحة. ويستخدم لمناولة البوتاس والكبريت
والمواد السانية مثل الأسمنت والملح الصناعي.

الرصيف الشرقي:

بطول (١٩٠) م وغاطس (١١) م ويستقبل السفن لغاية (٤٠) ألف طن إزاحة. ويستخدم لمناولة الأسمنت السائبة
والأمونيا والمنتجات الكيماوية
مقومات الميناء الإنتاجية:

- الطاقة الإنتاجية القصوى (الاستيعابية) : (٢٨) مليون طن سنوياً.

- أكبر سفينة يمكن استقبالها: حمولة (٤١٠) ألف طن.

مقومات الميناء

المساحة	البيان
٢ م ٢٠٦٠٨٠٠	إجمالي المساحة البرية والمائية للميناء
٢ م ١٦٨٠٠٠	إجمالي المساحة البرية
٢ م ٣٨٠٨٠٠	إجمالي المساحة المائية
٥٤٧٥٠ م. ط	أقصى طول للميناء
٧٥٠ م. ط	أكبر عرض للميناء
٢ م ١٧٨١٠٠	المناطق الغير مشمولة بالقياسات السابقة وتشتمل على مصفاة البترول (٩٥٠٠)، صوامع الحبوب (٣٦٠٠٠)، المناطق الحرة (١٩٥٠٠)، ثلاجة الجيش (٢٧٦٠٠) .
٢ م ١٠٤١٠٠	الميناء الرئيسي
٢ م ٥٧٢٤٠٠	الأرصفة الجنوبية
٢ م ١٧٥٠٠	رصيف البترول
٢ م ٣٨٠٠٠	رصيف الأخشاب
٢ م ١١٢٠٠	الرصيف الصناعي
٥٢٣٠٠ م . طول	أقصى طول للميناء الرئيسي
٧٥٠ م. طول	أقصى عرض للميناء الرئيسي
٤٢٤٥٠ م. طول	أقصى طول للأرصفة الجنوبية
٥٥٠ م. طول	أقصى عرض للأرصفة الجنوبية
٧٠ م. طول	أقصى طول لرصيف الأخشاب
٤٠٠ م. طول	أقصى عرض لرصيف الأخشاب
٣٤٠ م. ط	أقصى طول لرصيف البترول
٥٥٠ م. ط	أقصى عرض لرصيف البترول
٢٨٠ م. ط	أقصى طول للرصيف الصناعي
٤٦٠ م. ط	أقصى عرض للرصيف الصناعي

الخطط المستقبلية للميناء:

تتمثل الخطط المستقبلية للميناء في تحقيق الغايات الأساسية لوجودها من خلال:

١. تنمية وتطوير القدرات المتاحة لها في المدى البعيد والمنتشرة في تطوير القوى البشرية ورفع الكفاءة للمعدات والآليات وتحديثها وإدخال التكنولوجيا المنظورة في عمليات الموانئ.

٢. تعزيز دور الميناء في مجال النقل البحري لجذب بضائع الترانزيت والأقطرمة.
٣. زيادة القدرة التنافسية لميناء العقبة من خلال هيكلة الوحدات الإنتاجية لمرافق الميناء لتعمل على أساس تجارية بمشاركة القطاع الخاص في التطوير والاستثمار والإدارة والتشغيل. ومن أجل تحقيق ذلك تم ما يلي:

- إعداد المخطط العام للميناء والذي جاء فيه نقل أعمال تسعه أرصفة من مرافق الميناء الرئيسي إلى المنطقة الجنوبية.
- خصخصة الميناء الرئيسي ضمن مراحل زمنية ووحدات استثمارية وتحويل حوض الوسط إلى منطقة سياحية وتجارية متعددة الأغراض.
- توسيعة ميناء الحاويات والساحات التابعة له.
- إنشاء رصيف متعدد الأغراض لمناولة البضائع المختلفة في منطقة الميناء الصناعي.
- إنشاء رصيف الفوسفات

بلغ حجم المناولة في ميناء العقبة حوالي (١٦,٨) مليون طن في عام ٢٠١٠ والجدول رقم (٤) تطور حركة مناولة البضائع الأردنية والترانزيت عبر ميناء العقبة.

الجدول رقم (٤) حركة مناولة البضائع الأردنية والترانزيت عبر ميناء العقبة خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) بالطن

اجمالي المناولة	بضائع الترانزيت			البضائع الأردنية			عدد الباخر	السنة
	المجموع	ال الصادرات	المستوردات	المجموع	ال الصادرات	المستوردات		
16952261	452463	110743	341720	1650282 2	767644 1	8823357	3024	200 8
14201339	591293	147214	444079	1361294 6	575172 9	7858317	2900	200 9
16851258	774397	175184	599213	1607686 1	788050 4	8196375	2902	201 0

• النقل الجوي

المطارات الأردنية

١. مطار الملكة علياء: يعتبر البوابة الرئيسية لحركة النقل الجوي في الأردن ويتم تأهيله وتوسيعه وتشغيله من قبل شركة مجموعة المطار الدولي. وبعد انتهاء المشروع، سيكون المطار قادراً على خدمة ٩ ملايين مسافر سنوياً مقارنة بطاقة الاستيعابية الحالية التي تبلغ 3 ملايين مسافر سنوياً، كما ستزيد قدرته على الشحن بشكل كبير.
٢. مطار الملك حسين الدولي: تم تحويل ملكيته إلى شركة تطوير العقبة وإدارته وتشغيله من قبل شركة العقبة للمطارات منذ نهاية عام ٢٠٠٧، وتستخدم محطة الشحن التابعة للمطار كنقطة وصل جوية وبحرية إلى السوق العراقي وبباقي المنطقة، ويتميز المطار بسياسة الأجواء المفتوحة.
٣. مطار عمان المدني: تتم إدارته وتشغيله من قبل شركة المطارات الأردنية

الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحرير قطاع النقل الجوي وتشجيع الاستثمار:

اتخذت الحكومة إجراءات تهدف إلى تحرير قطاع الطيران المدني والنقل الجوي، وتشجيع مساهمة ومشاركة القطاع الخاص بالاستثمار في أنشطة الطيران المدني والنقل الجوي.

تعمل في مجال الطيران (١٢) شركة مرخصة وهي:

١. شركة الملكية الأردنية وتقوم بتقديم خدمات النقل الجوي المنظم لـ (٥٧) وجهة عالمية ويضم أسطولها العامل حالياً ٣٠ طائرة.
 ٢. شركة الصقر الملكي وتقوم بتقديم خدمات النقل الجوي المنظم إلى عدة خطوط جوية بالإضافة إلى تشغيل النقل الجوي العارض.
 ٣. الشركة الأردنية للطيران وقد تم ترخيصها لتقديم خدمات النقل الجوي المنظم.
 ٤. شركة ببرا للطيران (زوار) وشركة سوليتير للطيران تقوم كل منهما بخدمات النقل الجوي غير المنظم.
 ٥. أربع شركات أخرى تقدم خدمات نقل جوي خاص ب الرجال الأعمال فقط وهي (الأجنحة العربية، راية جت، أمواج للطيران وبرستيج جت).
 ٦. شركتان لتقديم خدمات الشحن الجوي غير المنظم.
 ٧. هنالك (٤) شركات قيد الترخيص و(٢) طلب لترخيص شركات طيران ما بين منظم وعارض.
 ٨. يوجد (٨) أكاديميات للطيران ومدارس تدريب الصيانة
- كما يوجد (٦) مراكز ومحطات صيانة الطائرات ومصنع للطائرات الخفيفة المستخدمة لأغراض التدريب، وكذلك (٣) مراكز تدريبية تغطي ب مجالات مختلفة من القطاع و(٣) نادي للطيران والرياضات الجوية.

حجم الاستثمارات في قطاع الطيران المدني والنقل الجوي في الأردن

بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الطيران المدني والنقل الجوي في عام ٢٠١٠ ما يقارب ٧٥٠ مليون دينار ومن المتوقع ارتفاع قيمة الاستثمار في نهاية العام الحالي إذا ما استكمل إجراءات ترخيص بعض الشركات المتقدمة وزيادة نسبة الإنفاق على مشروع توسيع مطار الملكة علياء الدولي.

معدلات نمو الحركة الجوية في الأردن

تبين الجداول الإحصائية التالية حركة نقل المسافرين والشحن الجوي في المطارات الأردنية والنمو الملحوظ الذي شهدته.

الجدول (٥) حركة مطار عمان الدولي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٨)

السنة	القادمة	المغادرة	المجموع	حركة الطائرات			حركة المسافرين (راكب)			حركة الشحن الجوي (طن)			حركة البريد (طن)		
				المغادرين	القادمين	المجموع	المغفرغ	المصدر	المجموع	المغادرة	المغادرة	المجموع	المغادرة	المغادرة	المجموع
2008	2	2	5131	22118	22559	44678	4689	3906	8596	1090	511	1601	2	9	11
2009	8	8	5776	23759	23948	47707	4625	3447	8072	855	613	1468	2	7	69
2010	2	2	2573	5131	5131	44678	4689	3906	8596	1090	511	1601	2	9	11
2011	9	9	2887	23759	23948	47707	4625	3447	8072	855	613	1468	2	7	69
2012	0	9	3143	26958	27262	54221	5170	3849	9020	1172	920	2092	6	7	11

الجدول (٦) حركة مطار الملكة علياء الدولي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٨)

حركة البريد (طن)			حركة الشحن الجوي (طن)			حركة المسافرين (راكب)			حركة الطائرات			السنة
المجموع	الصادر	المفرغ	المجموع	الصادر	المفرغ	المجموع	المغادرين	القادمين	المجموع	المغادرة	القادمة	
40	-	40	2579	231 3	266	15163 0	75174	7645 6	8668	4329	433 9	200 8
-	-	-	1171	867	304	17303 5	86002	8703 3	9143	4538	460 5	200 9
-	-	-	1823	170 3	120	21569 8	10671	1089 3	9391	4678	471 3	201 0

الجدول (٧) حركة مطار الملك حسين الدولي (العقبة) خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٨)

حركة البريد (طن)			حركة الشحن الجوي (طن)			حركة المسافرين (راكب)			حركة الطائرات			السنة
المجموع	الصادر	المفرغ	المجموع	الصادر	المفرغ	المجموع	المغادر	القادم	المجموع	المغادرة	القادمة	
-	-	-	917	474	443	19220 2	9898 6	9321 6	4141	2069	207 2	200 8
-	-	-	406	229	177	18926 0	9894 1	9031 9	4332	2161	217 1	200 9
-	-	-	751	516	235	22059 0	1160 32	1045 58	4479	2241	223 8	201 0



اللوجستيات وتسهيل النقل والتجارة

• منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

أنشئت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عام ٢٠٠١ وتتميز بموقع استراتيجي يشكل نقطة التقاء لثلاث قارات ويفترق طرق لأربع دول، وتمتد ما بين الحدود البرية للمملكة العربية السعودية وفلسطين والمياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية وتتميز بذلك بكونها منطقة استثمارية متعددة القطاعات، فهي فرصة استثمارية متعددة في موقع استراتيجي على البحر الأحمر بمساحة تقدر بـ ٣٧٥ كم مربع تشمل الساحل الأردني ٢٧ كم والموانئ البحرية الأردنية ومطارا دوليا.

ويوجد في المنطقة (٤) مناطق تخزين عامة بمساحة إجمالية تتجاوز (٣١٨٠٠) م^٢، كما يوجد (٢٢) منطقة تخزين خاصة بمساحة إجمالية تتجاوز الـ (١٩١٢٧٩) م^٢، بالإضافة إلى (٧) مراكز تخزين لوجستية بمساحة (١٣٦٨٥٠٠) م^٢ مما يتيح خيارات منافسة متعددة للمستثمر داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة لتخزين ومناولة البضائع.

• منطقة الملك حسين بن طلال التنموية (منطقة المفرق التنموية)

تقع منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية في محافظة المفرق شمال الأردن لتكون منطقة صناعية لوجستية، وتبعد مساحة المنطقة ٢١ كم[.]

إن الموقع الاستراتيجي للمنطقة كنقطة ربط بري حالي وسككي مستقبلا مع دول الجوار (سوريا والعراق والسعودية) يؤهلها لتكون أول ميناء بري في المنطقة بالإضافة لوجود المطار العسكري والذي سيتم إعادة تأهيله ليكون مطار متخصص في الشحن الجوي، ويتم التركيز في المنطقة على القطاع الصناعي بما فيه من صناعات متوسطة وخفيفة وخدمات والمرافق اللوجستية اللازمة لخدمة هذا القطاع ضمن مفهوم الميناء البري. وتتوفر المنطقة خدمات سكنية وتجارية متعددة لتلبية الاحتياجات المختلفة وذلك استكمالا لرؤية المنطقة كمدينة متكاملة.

تعمل الحكومة حاليا على تهيئه المنطقة تشريعيا لاعتبارها نقطة حدودية وخصوصا فيما يتعلق بالمنفذ البرية (العراقية - السعودية - السورية)، لتمكن من إنشاء مراكز جمركية لتقديم خدمات الاستيراد والتصدير ورفدها بجميع الخدمات الرسمية المطلوبة من مواصفات ومقاييس، مختبرات، صحة زراعة...الخ. ويجري حاليا تنفيذ المرحلة الأولى للمركز الجمركي.

كما وتعمل الحكومة على تهيئه الموقع لتفعيل مبدأ الميناء البري لخدمة مشروع سكة الحديد الوطنية والمطار، والاستفادة من مزايا قانون المنطقة وبناء منظومة مساندة من الخدمات اللوجستية والتخزينية وإنشاء المناطق الحرة عند الحاجة.

فيما يلي مخرجات التصميم المبدئية للميناء البري بمساحة ٣٠٠،٠٠٠ م^٢ ومكوناته الرئيسية والذي يعد نواة لإنشاء المنطقة المشتركة:

السعة	المراقب الرئيسة للميناء البري
٢٥،٠٠٠ متر مربع	مخازن مغلقة
٢،٠٠٠ متر مربع	مخازن مبردة
١٠،٠٠٠ متر مربع	ساحة حاويات مكشوفة
٥٠،٠٠٠ متر مربع	ساحات اصطاف الشاحنات
٩٠،٠٠٠ متر مربع	ساحات وطرق داخلية
٦،٠٠٠ متر مربع	مركز جمركي وتخلص
٢،٠٠٠ متر مربع	مختبرات
٢،٠٠٠ متر مربع	مكاتب إدارية وخدمات
١،٨٠٠ متر مربع	مركز أمني وخدمات صحية ودفاع مدني
٤،٠٠٠ متر مربع	إسكان موظفين - مطاعم وخدمات

• مركز خدمات الشحن في جنوب شرق عمان تم اعتبار المشروع جزء من مشروع الشبكة الوطنية للسكك الحديدية وتم تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية له والتصميم النهائي للمركز من خلال الشركة الدولية Royal Haskoning.

• المناطق الحرة والتنموية في الأردن:

الأنشطة الاستثمارية	المساحة / دونم	الموقع	تاريخ الإنشاء	المنطقة
صناعية، تجارية، خدمية وسياحية	(٥٢٠٠)	محافظة الزرقاء / على بعد (٣٥) كم شمال شرق العاصمة عمان	١٩٨٣	المنطقة الحرة الزرقاء
	(٧٠)	مدينة سحاب / مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية / محافظة العاصمة	١٩٩٧	المنطقة الحرة سحاب
	(٣٥)	مطار الملكة علياء الدولي / محافظة العاصمة	١٩٩٨	المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي
	(١٥٠)	مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية / محافظة الكرك	٢٠٠١	المنطقة الحرة الكرك
	(٢٠٠٠)	المفرق / على بعد (٣٦٠) كم شرق العاصمة / الحدود الأردنية العراقية	٢٠٠٤	المنطقة الحرة الكرامنة



المقتراحات والتوصيات

إن المملكة الأردنية الهاشمية تدعم وترحب بأية موانئق تعمل على زيادة التعاون بين الدول الإسلامية في مجال ربط شبكات النقل وتعزيزها بما ينعكس إيجاباً على تسهيل التجارة والسياحة فيما بينها، وذلك انطلاقاً من حرص الأردن على تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول العالم الإسلامي المختلفة، وبناءً عليه نتقدم بالتوصيات والمقتراحات التالية :

أولاً : إنشاء لجنة فنية خاصة لبحث كافة المواضيع المتعلقة بربط شبكات النقل في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

ثانياً : العمل على توحيد ومواءمة أنظمة وقوانين وإجراءات نقل العبور " الترانزيت " بين الدول الأعضاء .

ثالثاً : التأكيد على مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تقديم المساعدة والعون للدول الإسلامية في مجال بناء القدرات الذاتية والتمويل فيما يتعلق بإنشاء شبكات النقل عن طريق تنفيذ برامج خاصة للمساعدات في هذا المجال.

رابعاً : مخاطبة الدول والمؤسسات الدولية المانحة لتقديم العون والمساعدة للدول النامية والدول الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق ببناء شبكات النقل، الذي يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والمؤسسية.

خامساً: تأسيس لجان وطنية لتسهيل التجارة والنقل بمشاركة القطاعين العام والخاص .

سادساً : التأكيد على أهمية الالتزام بكافة الاتفاقيات الأساسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري.